اللعب بالتجنيس

02-02

■ دبي ـ ياسر قاسم

لم يعد «التجنيس في الملاعب الرياضية» مجرد ظاهرة محدودة تقتصر على بعض اللاعبين المميزين في كرة القدم، بل امتدت إلى الألعاب الأخرى، حتى أضحى «اللعب بالتجنيس» وسيلة وحيلة للفوز بالبطولات.

هي ظاهرة تعتمد على مبدأ «اللعب لمن يدفع أكثر»، الأمر الذي منح بعض الدول فرصة الاستعانة بفرق كاملة لتمثيل منتخباتها في المحافل الدولية والعالمية، مبررة ذلك بأن «اللعب بالتجنيس» شراكة بين اللاعب ومن يمثله، فهو يحقق طموحاته بالتواجد الدولي والحياة الأفضل، بعيداً عن منتخب وطنه الأصلي، فيما يرى من يستعين به أن التاريخ لن يتوقف كثيراً عند الأسماء، بل سيذكر صاحب اللقب فقط. «البيان الرياضي» سعى في هذا الملف إلى استكشاف جذور هذه الظاهرة وتأثيرها على المنافسات في مختلف اللعبات والبطولات، لا سيما في كرة القدم بوصفها اللعبة الشعبية الأولى.

4

وجد القرار الذي صدر في المملكة العربية السعودية بداية ديسمبر الحالي بمنح الجنسية السعودية للمتميزين والمبدعين من مختلف دول العالم، صدى واسعاً، وتصدر نجوم كرة القدم، قائمة ترشيحات المتفاعلين في وسائط التواصل الاجتماعي، إذ تسابقت جماهير الأندية السعودية في ترشيح نجوم فرقهم الأجانب لحمل الجنسية السعودية، واتفقت الآراء حول 4 لاعبين حيث تقدّم أحد المغردين في موقع «تويتر»، باقتراح تجنيس تحت الوسم «#السعوديه_تجنس المبدعين» ذكر فيه «نور الدين مرابط وعبد الرزاق حمد الله متميزان بالرياضة تتمنى تجنيسهما فهما يستحقان»، في إشارة لنجمي نادي النصر السعودي.ونشرت مغردة أخرى من عشاق الهلال، صورة لنجم فريقها الفرنسي بافيتيمبي غوميز، وقالت في تعليقها: «هذا ويجدارة، والسومة ومرابط وحمد الله ودي يتجنسون».

«كاف» ضد «الاسترقاق»

دفع تجنيس اللاعبين الأفارقة في أوروبا، الاتحاد الأفريقي لكرة القدم «كاف» لفتح خط مع الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» للحد فيما أسماه من «استرقاق اللاعبين» باعتبار أن اللاعبين يتم تهجيرهم خصيصاً إلى أوروبا لتجنيسهم في أعمار صغيرة، وتم التعامل مع المسألة بشيء من الخطورة، حيث حدث التحايل بإحضار اللاعبين مع أولياء أمورهم قبل بلوغهم 18 سنة وبعد بلوغهم السن القانونية للتعاقدات «18 سنة» تبدأ عملية تحولهم لجنسية أخرى، وأبرز هؤلاء اللاعبين من غرب وشمال أفريقيا نظراً لسهولة انتقالهم، واتجهت الظاهرة الآن إلى شرق ووسط أفريقيا باستقطاب لاعبين صغار من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وتشاد.

رياضيون بلا حدود

في بحث مشترك، للباحثين اليابانيين ناوكي تشيبا وأوسامو إيبهارا وشينجي مورينو، أشاروا إلى ظهور مفهوم «رياضيون بلا حدود» عام 1993 في اليابان، وأعادوا ذلك بشكل مباشر إلى اختلاط بلادهم بنظام العولمة، حيث قالوا «لم يكن من الممكن تخيل قبول اليابانيين التجنيس الرياضي بسهولة، فهم أصحاب نزعة قوية تجاه الهوية الوطنية، لكن اختلاط كافة مستويات البلاد بالعولمة الحديثة، والنظر إلى الرياضة كصناعة ترفيه ساعد على قبول التجنيس في رياضات عديدة».

التجربة المجرية

يقول الصحفي المجري توماس دوتزي عن تجربة بلاده في التجنيس الرياضي: «لقد تغير شكل الاقتصاد العالمي ووسائل الاتصال والتواصل، وهذا أثر على نحو ثوري على نظرة الناس إلى مفهوم الجنسية الرياضية، فقد باتت مثلها كالحصول على الجنسية لغايات أخرى، يحصل عليها من يستحق ذلك، ويعتبر المجريون النجاح الرياضي جزءاً من النجاح الوطني، خصوصاً فيما يتعلق بالرياضات الأساسية بالنسبة لهم مثل كرة الماء».

الإمارات والسعودية
تُعَبّدان الطريق لتجربة نموذجية

تطرقنا في الحلقة الأولى، لنماذج مختلفة من الدول العربية في التجنيس الرياضي، فيها من السلبيات والإيجابيات، ما يستحق الوقوف عنده لوضع الحلول المناسبة، والكيفية التي تسهم في تلافي الثغرات والتعامل مع التجنيس بمفاهيمه الصحيحة، لا سيما وأنه أصبح واقعاً تتعامل معه المنظمات والاتحادات الدولية بمنتهى الشفافية من خلال سن القوانين واللوائح التي تساعد جميع الأطراف في تحقيق الأهداف النبيلة المستمدة من ميثاق العمل الأولمبي، لم ينف المسؤولون في بعض الدول التي حدث فيها تشويه للتجنيس الرياضي، خطأ استغلال الثغرات، بل وضعوا الحلول المناسبة التي تحد من تزايد الخروقات، وأجمعت الآراء على ضرورة ظهور فكر جديد في التعامل مع مسألة التجنيس.

حلول مناسبة

وفي الحلقة الثانية لهذا الملف «اللعب بالتجنيس» ركزنا على الحلول الكفيلة بجعل التجنيس مصدر فخر للراضيين ومحفز لأبناء البلد، والنظر للجانب المضيء، استشرافاً لمستقبل أفضل، ومن الجدير هنا، الإشارة بوضوح للمنحى الذي ذهبت له كل من الإمارات والسعودية في وضع خارطة تستند إليها الحلول النموذجية في المستقبل القريب من خلال التعامل مع الرياضيين أصحاب الموهبة والكفاءة من المقيمين في البلدين في المسابقات الرياضية الرسمية، فرغم أن هذه الفئة من الرياضيين تواصل نشاطها الرياضي بجنسية بلادهما الأصلية، إلا أن دمجها في التنافس الرسمي، يعد آلية واضحة المعالم تُسهل عملية البحث في اختيار الرياضي الكفء والموهوب الذي يستحق التجنيس وفقاً لقوانين كل بلد ووفقاً للوائح الدولية التي من شروطها اندماج الرياضي في مجتمع البلد الذي يريد تجنيسه، فالإمارات والسعودية حققتا هذا الشرط الدولي بدرجة الامتياز بعد قرارهما التاريخي بأن يعامل المقيم، معاملة المواطن في النشاط الرياضي.

زيادة القاعدة

وزيادة على تحقيق هذا الشرط الدولي المهم، فالقرار الإماراتي السعودي، زاد من قاعدة الممارسين للرياضة في البلدين، لينعكس ذلك في قوة التنافس وتطوير مهارة وإمكانيات اللاعبين الوطنيين. النموذج الإماراتي السعودي، يقارب إلى حد كبير ما بدأته دول العالم الأول التي يُقتدى في التجنيس الرياضي بشكله الصحيح، فالرياضي في تلك الدول، يتم دمجه أولاً في المجتمع ومن بعد ذلك تأتي مرحلة تجنيسه، ويبرز هنا النموذج الفرنسي الذي حاولت بعض الدول العربية الاستناد إليه في تبريرها للتجنيس، وهو تبرير مخل إلى حد كبير، ففرنسا التي أحرز منتخبها لكرة القدم كأس العالم مرتين بتشكيلة يغلب عليها عنصر اللاعب المجنس، لم تأت في حقيقة الأمر بلاعبين جاهزين يمثلون منتخبها، فالمشوار بدأ بالنسبة لهؤلاء اللاعبين في أعمار مبكرة، وكثير منهم ولد وتربى في فرنسا، ولا يعرفون شيئاً عن بلاد آبائهم أو أمهاتهم، وهي حالة شبيهة بأبناء المقيمين في الخليج، وبالتالي تصبح الأصوات المطالبة في كل من الإمارات والسعودية، بالتجنيس، منطقية لكون المسألة يُراعى فيها القوانين المحلية والدولية معاً.

توطين وليس تجنيساً

نموذج اللاعب المقيم، يمكن تسميته بـ «التوطين» أكثر منه التجنيس وهو يختلف تماماً عن التجنيس الرياضي، فالشخص يحصل على الجنسية في بلد نشأ وتربى فيه يختلف عمن يتم استقطابه فقط من أجل الرياضة، فيكون حريصاً على الدفاع، لهذا السبب لا يمكن المقاربة بين التجنيس «المشوه» الذي تناولنا نماذج منه في الحلقة الأولى، وبين التجنيس في الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وسويسرا وبلجيكا وغيرها من الدول التي سبقت الدول العربية في التجنيس ووضعت له قوانين يُعتد بها.

تباين القوانين الدولية زاد من التعقيدات

تتباين القوانين واللوائح بين الاتحادات والهيئات الدولية الرياضية في مسألة التجنيس للرياضيين، فكل جهة وضعت شروطاً مختلفة عن الأخرى، بسبب عدم وضوح الرؤية من جانب اللجنة الأولمبية الدولية التي يُفترض أن تحكم مبادئها التجنيس الرياضي، ووفقاً لذلك بادرت بعض الاتحادات الدولية بسن لوائح خاصة بها تقنن بها التجنيس، سعياً منها للحد من الظاهرة التي تبدو خطرة حال تركها بلا نُظم واضحة.

1. حدد الاتحاد الدولي لكرة السلة لاعباً واحداً يتم تجنيسه في كل منتخب
3. سنوات على الأقل يشترطها الاتحاد الدولي للجودو يكون فيها المجنَّس مقيماً
4. شروط حددها الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» للاعبين المجنَّسين مع المنتخبات الوطنية

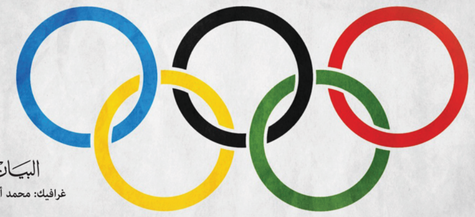

البيان
غرافيك: محمد أبوعبيدة

الحلول
- وضع تشريعات واضحة تتواءم مع اللوائح الدولية
- اختيار اللاعبين في أعمار مبكرة تُسهّل اندماجهم في المجتمع
- اختيار المواهب بدقة عبر خبراء ومختصين في كل لعبة

الفوائد
- منح الرياضيين فرصاً غير متاحة في بلدهم الأصلي
- توسيع قاعدة الاختيارات من اللاعبين
- تقوية التنافس من خلال تقليص الفوارق بين المنتخبات

السلبيات
- الإفراط في العدد بشكل يغلب على اللاعبين المحليين
- التعامل معهم كمحترفين بعيداً عن دمجهم في المجتمع
- آلا يصبح التجنيس هو الحل لتحقيق الإنجازات والبطولات فقط

■ الاتحاد الدولي للسلة منح كل دولة حق تجنيس لاعب واحد

إبراهيم عبد الملك: لا عيب في التجنيس المنضبط
الإمارات أكثر بلد تتوفر فيه المواهب

■ التجنيس المنضبط يخدم المنتخبات الوطنية

أكد إبراهيم عبد الملك، الأمين العام السابق للهيئة العامة للرياضة، أن موضوع التجنيس مهم ويتطلب التعامل معه بكل شفافية وفقاً للضوابط التي تحكم قوانين كل بلد، وبما يتوافق مع القوانين الدولية، واصفاً التجنيس وفق هذا النهج بالمفيد، والذي يحفظ سيادة الدول وحقوق الآخرين. وقال عبد الملك في حديثه مع «البيان الرياضي»: إن قضية التجنيس في الرياضة مرتبطة بقوانين دولية ساهمت في تقنين المسألة فيما يعود بالفائدة لجميع الأطراف، والتجنيس أصبح خياراً تسعى له كثير من دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، ليس فقط في مجال الرياضة، ففي الدول المتحضرة يمتد التجنيس للمجالات العلمية للاستفادة من الكفاءات النادرة التي تُمنح كثير من المزايا ومن بينها جنسية البلد حتى يستفاد من هذه الكفاءات لتبقى بشكل مستقر.

التعامل بدون حساسية

وقال عبد الملك إن ملف التجنيس، تعدى الحساسيات وأصبح الحديث فيه مقبولاً، طالما ثبتت فوائده في دول العالم الأول التي تتعامل معه بشكل منظم وفق ضوابط لا تعرف الاستثناءات، وبهذه الطريقة تستطيع الدول اكتشاف الكفاءات والمواهب الحقيقية، وفي المجال الرياضي على وجه التحديد أصبحت كل دولة تبحث وتجتهد في اكتشاف الموهوبين، لأن الموهبة أحياناً تكون نادرة والقدرات تتفاوت من شخص إلى آخر بالذات في الرياضة، فكل لعبة تحتاج لمميزات محددة ومن المستحيل توفر الكفاءات في جميع الألعاب لمواطني البلد الواحد، وعلى هذا الأساس طرقت دول العالم المتحضر باب التجنيس، ولكن بضوابط بعيدة عن التحايل. وأوضح عبد الملك أن كثيراً من الآراء في الإمارات كانت تعارض مسألة التجنيس بشدة قبل سنوات عدة، ومع التقدير والاحترام لهذه الآراء، نقول لهم إن التجنيس المحكوم بضوابط وقوانين لا غبار عليه، وليكن النموذج في هذا الملف دول العالم المتحضر التي استفادت من الكفاءات الموجودة عندها بما يتسق مع قوانين البلد واللوائح الدولية، فالقوانين منحت كل دولة التكيف مع التجنيس بضوابط.

■ إبراهيم عبدالملك

وشرح عبد الملك تفصيلاً هذه الضوابط، مشيراً إلى أن أهم الضوابط المفترضة في التجنيس في الرياضة ألا يتعلق الأمر بمصلحة نادٍ بعينه، وأن يكون التجنيس أولاً من أجل المنتخبات الوطنية وفق إطار تنظيمي تكون فيه جميع الأندية سواسية حتى يصل الجميع للفائدة الحقيقية وهي المنتخب الوطني في أي لعبة، سواء كرة القدم أو غيرها، فالمكسب الحقيقي من التجنيس يكون لمنتخب البلد وليس للنادي.

التجنيس وصل الصين

وأكد عبد الملك أنه من المؤيدين بشدة للتجنيس وفقاً للضوابط التي ذكرها، مشيراً إلى أن رأيه الإيجابي في التجنيس تبلور قبل 8 سنوات تقريباً، فأصبح يتساءل.. لماذا تستفيد دول أخرى في العالم ومصنفة من دول العالم الأول من تجنيس الموهوبين وأصحاب القدرات العالية ولا نستفيد نحن، في وقت توفرت فيه كفاءات كثيرة في الإمارات، لا سيما والإمارات تميزت عن معظم دول العالم بالتعايش بين الجنسيات، لدرجة أنها أصبحت مضرب المثل في احتوائها لما يقارب الـ 200 جنسية يشكلون حوالي 80% من عدد السكان، ولا شك أن مثل هذا التنوع الكبير من الجنسيات من شأنه أن يفرز المواهب النادرة. وقال عبد الملك إن دول مثل الصين صاحبة المليار ونصف المليار نسمة، بدأت التعامل مع التجنيس في مجال الرياضة دون أي حرج رغم كثافتها السكانية التي لا تضاهى في جميع الدول، وكذلك الدول الأوروبية التي لم تكتف بأفضليتها وتفوقها في معظم ضروب الرياضة، فأصبحت تُجنس المواهب وفقاً لقوانينها واللوائح الدولية. وطالب عبد الملك، بأن يكون التعامل مع التجنيس على أقل تقدير مثلما يحدث في هذه الدول المتحضرة، خاصة وأن الأنظمة الدولية قننت المسألة ومنحت الفرصة لجميع الدول لتستفيد من قدرات من يقيمون فيها.

القرقاوي: حان وقت الاستفادة من اللوائح الدولية

أكد اللواء «م» إسماعيل القرقاوي رئيس الاتحادين العربي والإماراتي لكرة السلة، أن الوقت حان للتعامل مع التجنيس الرياضي بكل شفافية والاستفادة منه وفقاً للوائح الدولية التي نظمته، ودلل على ذلك بما قرره الاتحاد الدولي لكرة السلة «فيبا» بموافقته لجميع المنتخبات بتجنيس لاعب أجنبي وفق شروط محددة، مشيراً إلى أن كثيراً من الدول العربية استثمرت هذا القرار، وضرب مثلاً ببطولة المنتخبات الخليجية الأخيرة التي أقيمت في الكويت، حيث خسر المنتخب الإماراتي وودع البطولة في الدور نصف النهائي أمام نظيره البحريني الذي تفوق بفضل وجود لاعب أمريكي تم تجنيسه وفقاً للشروط الدولية.

وقال القرقاوي إن كرة السلة من الألعاب التي تحتاج لنوعية مواصفات خاصة للاعبين فيما يخص الطول والبنية الجسمانية، وقد لا تتوفر هذه المواصفات عند بعض المنتخبات، ولذلك ارتأى الاتحاد الدولي تقريب الفوارق وتقوية التنافس بمنح الفرصة لتجنيس لاعب واحد.

وأشار القرقاوي إلى أن التجنيس يجب أن يُرحب به وفقاً للشروط وبعيداً عن خرق اللوائح، فالاتحاد الدولي لكرة السلة عندما سمح بتجنيس لاعب واحد، رهن ذلك بأن يكون التجنيس في عمر مبكر «16 سنة» كي يضمن اندماج اللاعب في مجتمع البلد، أو أن يكون اللاعب مقيماً في البلد أو ولد فيه، وجميعها شروط مناسبة ومنطقية تتسق مع قوانين البلد.

وأوضح رئيس الاتحادين العربي والإماراتي لكرة السلة، أن التعامل مع التجنيس باستقطاب لاعبين جاهزين يشكلون الأغلبية في منتخب البلد، أمر مرفوض، فليس مقبولاً تجنيس لاعب لا يعرف لغة البلد ولا طبائعه ولم يتعايش فيه ومنحه الجنسية، فكل شيء محكوم بضوابط والاندماج في مجتمع البلد أحد الضوابط ومنصوص عليها في اللوائح الدولية.

شطة لم يحصل على جنسية مصر في 47 سنة
المدير الفني السابق لـ «كاف»: التشدد مطلوب

كشف المدير الفني السابق للاتحاد الأفريقي لكرة القدم «الكاف»، عبد المنعم مصطفى الشهير بـ «شطة» لاعب الأهلي المصري الأسبق، عن تفاصيل كثيرة في ملف التجنيس بحكم عمله سنوات طويلة في الاتحاد الأفريقي ومشواره في الملاعب، ودلل على فوضى واضحة في بعض الدول التي تُجنس الرياضيين، مشيراً إلى تجنيس الحارس المصري عصام الحضري في السودان خلال ساعات معدودة في وقت لم يستطع فيه هو الحصول على الجنسية المصرية طوال 47 عاماً منذ حضوره للعب للأهلي واستقراره فيها حتى الآن.

وقال شطة في حديث خاص لـ «البيان الرياضي»: التجنيس في الرياضة مفترض أن يكون في حيز محدود ويُحكم بلوائح البلد، وما حدث في السودان عبارة عن «سويقة» نتيجة للفوضى التي جعلت من السهولة الحصول على الجنسية بنفوذ إداريين سابقين في ناديي الهلال والمريخ وتهاون واضح من السلطات الحكومية في عهد الرئيس المخلوع عمر البشير.

وأضاف شطة: القيود المشددة على الجنسية أمر واجب كما هو في مصر، فرغم وجودي واستقراري فيها منذ 47 عاماً لم أحصل على الجنسية المصرية.

وقال شطة: خلال فترتي كمدير فني للاتحاد الأفريقي لكرة القدم، عاصرت 4 مجالس إدارات للاتحاد السوداني وكنت أقول لهم إن الاتحاد يحتاج في الأساس لدعم مالي ولوجستي من الحكومة، والتطور لا يحدث بدعم ناديين فقط، بل بوضع خطة تجعل الأندية تقدم لاعبين متميزين للمنتخبات الوطنية، ونوعية المحترفين الأجانب الذين يتم التعاقد معهم كانوا سبباً آخر للتدهور الذي حدث ويحدث حالياً، لأنه من غير المعقول ولا المقبول إحضار أجنبي بإمكانيات أقل من اللاعب المحلي.

■ المنتخب السوداني لم يستفد من لاعبيه الموهوبين

وقال شطة: كل دولة حق تجنيس لاعب واحد يمثل المنتخب وأن يكون صاحب مستوى ومهارة عالية لا تتوفر في ابن البلد مع الالتزام باللوائح والقوانين الدولية.

وأوضح شطة أن السودان بما فيه من تعداد سكاني يقارب الـ 40 مليون نسمة، ليس في حاجة لتجنيس رياضيين، بل يحتاج لأمور أخرى ترفع من مستوى الألعاب الرياضية فيه، وأكبر دليل على ذلك أن الرياضيين في كرة القدم وألعاب القوى وكرة السلة يتم تجنيسهم في دول أخرى حققوا معها إنجازات كبيرة، السودان يحتاج لبنية تحتية وكفاءات إدارية تخطط لتطوير الرياضة في جميع عناصرها، من تدريب وإدارة وطب رياضي وتحكيم، ولا يحتاج للاعب أجنبي.

مشيراً إلى أن الجنسية تُمنح في حالات نادرة جداً للرياضيين، فالتجنيس يكون لمن يكون صاحب مستوى ومهارة عالية لا تتوفر في ابن البلد مع الالتزام باللوائح والقوانين الدولية.

طه الطوخي:
لا للكم.. نعم للنوعية

أيد المدرب المصري طه الطوخي، التعامل مع التجنيس الرياضي على مستوى الدول العربية بتروٍّ وتوازن، واختيار نوعية محددة من اللاعبين الموهوبين الذين يشكلون الإضافة ويحدثون الفوارق، رافضاً في نفس الوقت الميل لتكوين منتخب بالكامل من لاعبين مجنسين مهما كانت المبررات، وقال المدرب الذي أحرز أول لقب في دورات كأس الخليج مع منتخب الكويت سنة 1970، في تصريحات لـ «البيان الرياضي»، إن تجنيس عدد كبير من اللاعبين في منتخب واحد، أمر غير منطقي ولا يخدم مفهوم الرياضة، لأن ذلك يقتل الحماس في نفوس أبناء البلد ويجعل المنتخب يعتمد تماماً على إحضار لاعبين تجنيسهم بين الحين والآخر، بينما الأفضل التوازن في هذه العملية بوضع خطط تنمي إمكانيات لاعبي البلد مع إضافة عدد محدود من اللاعبين المجنسين بمواصفات خاصة، شريطة دمجهم في المجتمع ليكونوا جزءاً منه حتى يكتسبوا الروح الوطنية ويستفيد منهم زملاؤهم لاعبي البلد وينعكس ذلك على الأجيال الأخرى ليتخذوهم قدوة لهم.

وقال الطوخي، إن من حق أي بلد عربي، أن يختار ما يراه مناسباً، ولكن من الناحية الفنية، تكون الفائدة أكبر عندما يقل عدد المجنسين في منتخب البلد، والفائدة هنا مقصود بها المدى البعيد للمسيرة الرياضية، فليس معقولاً الاعتماد فقط على مجموعة جاهزة من اللاعبين في المنتخب في كل البطولات، حتى وإن كانوا متميزين، فتعليم الأجيال من الأمور المهمة في الرياضة، فاللاعب المتميز مثل المدرب يجب أن يتعلم منه زملاؤه ويتعلم منه اللاعبون الصغار.

الإدريسي: الرياضة صناعة
قبل أن تكون فوزاً بالألقاب

أوضح الإعلامي بدر الدين الإدريسي، رئيس الجمعية المغربية للصحافة الرياضية، أن عملية التجنيس الرياضي قديمة وجديدة، بمعنى أنها نشأت في أوروبا أولاً ثم انتقلت للدول العربية التي أدركت أهمية إحراز الألقاب وتحقيق الإنجازات، ورأت بعض هذه الدول ضرورة السباق نحو المواهب الرياضية للظفر بها اختصاراً للطريق نحو تحقيق الإنجازات، فأصبح هناك نوع من التسابق الذي يفتقد الرؤية بعيدة المدى، فالفرق كبير بين البطل الجاهز وصناعة البطل.

ويضيف الإدريسي: يجب علينا أن نؤمن بأن الرياضة صناعة قبل أن تكون فوزاً بالألقاب فقط، والصناعة تعني استثمار الموارد البشرية في البلد، وبالتالي فإن التركيز على الأبطال الجاهزين فيه نوع من إهدار المال والطاقات الوطنية، ومحاولة تبرير ذلك بالشكوى من القاعدة السكانية لبعض الدول غير صحيح ويمكن إثبات ذلك بنماذج حقيقية، فهناك دول صغيرة مساحة ومحدودة السكان اعتمدت على مواردها البشرية في صناعة أبطال في مجال الرياضة دون الحاجة للاعب الجاهز المجنس، والقاعدة السكانية إن كانت كبيرة أو محدودة ليست سبباً في التميز الرياضي، وإلا كانت الصين والهند المسيطرين على كل الإنجازات في العالم.

وقال الإدريسي: لست ضد التجنيس الرياضي، ولكن يجب أن يكون وفق معايير تراعي صناعة البطل بحيث يتم تجنيس مواهب يتم تكوينها وتشكيلها داخل البلد، وتكون محفزة وملهمة لأبناء البلد، والتجنيس بمفهومه الصحيح موجود عالمياً ولكن وفق توظيف سليم، ولذلك قامت المؤسسات والمنظمات الدولية بوضع لوائح وشروط، راعت فيها أهمية صناعة البطل في البلد الذي يمنحه الجنسية.